

## المملكة المغربية

## المجلة السنوية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أكتوبر 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003 وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.	دورة أكتوبر 2016
• محضر الجلسة السادسة والسبعين ليوم الخميس 11 من جمادى الأولى 1438 (9 فبراير 2017).....	• محضر الجلسة الخامسة والسبعين ليوم الخميس 20 من ربيع الآخر 1438 (19 يناير 2017).....
2391 جدول الأعمال: اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017.	2378

السيد الرئيس:

طيب، والحالة هذه، أعطي الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

السيد المقرر.. وزع.

أذكر بأن هذه الجلسة يتم نقل وقائعها من خلال التلفزيون العمومي.

نفتح باب المناقشة، وذلك طبقا للتوزيع الزمني المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد مساء أمس الأربعاء 18 يناير 2017. هذا الاجتماع الذي جرى فيه الاتفاق بين جميع السادة رؤساء الفرق والمجموعات مشكورين على اعتماد نوع من التوزيع المتساوي والمتكافئ للغلاف الزمني المخصص لهذه الجلسة على الفرق والمجموعات، وأشكر السادة رؤساء الفرق الكبرى عدديا.

وأبدأ بأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 6 دقائق، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الأخوات المستشارات المحترمات،

الإخوة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمناقشة والمصادقة على مشروع قانون رقم 01.17 الموافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والذي يأتي تفعيلا للقرار التاريخي والشجاع لجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي، المعلن عنه في الرسالة السامية الموجهة إلى القمة السابعة والعشرين للاتحاد المنعقدة في العاصمة الرواندية كيغالي بتاريخ 18 يوليو 2016.

إننا، في الفريق الاستقلالي، لا يمكن إلا أن نثمن عاليا هذا القرار السيادي النابع من إرادة كل القوى الحية بالمملكة، وأن نتفاعل معها إيجابيا مع هذا المشروع لاستكمال مسطرة المصادقة على الاتفاقية المعروضة على أنظار مجلسنا الموقر، بما يقتضيه ذلك من حرص على حماية المصالح الوطنية والإستراتيجية للمغرب والدفاع عن وحدته الترابية، ولنا الثقة الكاملة في السياسة الرشيدة والهادفة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

محضر الجلسة الخامسة والسبعين

التاريخ: الخميس 20 ربيع الآخر 1438 (19 يناير 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثالثة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003 وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003، وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

أعطي الكلمة الآن للحكومة المحترمة لتقديم مشروع القانون.

أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

أعطي الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

ما كايماش الحكومة، أش غندير؟ وتجي في الوقت الحكومة، تم الإعلان بمقتضى بلاغ رسمي أن الجلسة ستبتدئ في تمام الساعة السادسة.

تفضل السيد الوزير، انتما اللي غتقدموا المشروع؟

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، يمكن السيد وزير الخارجية جاي في الطريق، يمكن في الردود يدير التدخل ديالو، من بعد تدخلات رؤساء الفرق.

اليوم موجهة إلى الدول الإفريقية وإلى أحرار إفريقيا من كل حذب وصوب، بأن يهبوا منتصرين للقرار السيادي للمملكة المغربية، لنبرهن جميعا على صدق انتمائنا لوطننا الإفريقي، وعلى تضامننا وتعاوننا من أجل إفريقيا زاهرة، إفريقيا ترفل بمعالم وقيم السلام والتضامن والتنمية.

لأجل ذلك كله وغيره كثير، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون، معلنا تعبئته الكاملة وراء جلالته الملك لمواجهة جميع التحديات المرتبطة بالوحدة الترابية وبمصالح المملكة وطنيا وإقليميا ودوليا، مؤكداً أن قرار المصادقة هو لإيماننا بأن بلادنا ستكسب موقعا ومنبرا جديدا للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية لبلادنا، وهي أيضا إضافة نوعية وقوية وفاعلة للاتحاد الإفريقي بل للقارة الإفريقية في محاربة الفقر والهشاشة ودعم التنمية الشاملة في جميع المجالات.

حفظ الله جلالته الملك الحامي لهذا الوطن والضامن لوحده الترابية، إن أريد إلا الإصلاح ما أستطعت وما توفيتي إلا بالله عليه أتوكل وإليه المصير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، الكلمة للمتدخل الموالي عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زملائي وزميلاتي الأعزاء،

أيها الحضور الكريم،

أود في البداية أن أعبر لكم عن اعتزازي بالتدخل اليوم، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في هذا الحدث التاريخي المتميز وهذا الوقت الذي استوقفنا فيه الزمن لنستشرف آفاق المستقبل في منظمة غادرناها طوعا، وكانت مغادرة تاريخية، والآن سنعود إليها طوعا، وهي كذلك عودة تاريخية، ولكن عودة مدروسة مهندسة قوية، متأنية، هادئة، مسؤولة، أشرف عليها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بأبعاد متعددة ومختلفة، وبأدوات إجرائية ذكية، انطلقت منذ الآن بضعة سنوات بأبعادها الاقتصادية، ولن أعود إليها، وأبعادها الروحية، ولن أعود إليها، وأبعادها الأمنية ولن أعود إليها، وأبعادها العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، وتعرفونها، وأبعادها

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي،

إن الأسباب والسياقات المبررة لقرار الانسحاب الذي أعلن عنه جلالته المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، في خطابه الموجه لقمة منظمة الإفريقية بتاريخ 12 نونيو 1984، والتي كانت مشروعة ومبررة قد أضححت اليوم غير مناسبة بفعل التغييرات والتحويلات المتسارعة التي تشهدها إفريقيا والأخطار المحدقة بها.

فقد جرت مياه كثيرة تحت جسور إفريقيا، وفي باقي دول العالم، ولم يعد هناك ما يبرر سياسة المقعد الفارغ، ولا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نبقى بعيدين كل البعد عن هذه المؤسسة الإقليمية الحاضنة لمؤسساتنا، وبعيدين كذلك عن شركائنا في القارة الإفريقية التي يشهد التاريخ التضحيات الجسام التي قدمتها المملكة من أجل دعم استقلال أقطارها وتحرر شعوبها.

ولا زالت يد المغرب ممدودة للدعم والمساعدة الإنسانية والاجتماعية يزكمها الحضور المكثف لجلالة الملك في جل عواصمها واندماجها في مجتمعاتها.

كما لا يمكن للدول المشكلة للاتحاد الإفريقي أن تبقى بعيدة عن استثمار الموقع الاستراتيجي للمغرب على المستوى العربي والإسلامي والأوروبي، وعن الاستفادة من التجربة الاستثنائية في التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة مختلف القضايا والمعضلات المعاصرة كالإرهاب والهجرة.

السيد الرئيس،

الحضور الكريم،

إن العالم يشهد أن إفريقيا اليوم، توجد في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، فقد قطعنا أشواط كبيرة ورائدة في مجال إقامة نموذج للتعاون مع الدول الإفريقية يتأسس على المقاربة رابع- رابع من خلال بناء علاقات ثنائية وجماعية مع العديد من الأقطار الإفريقية.

ويكفي الاستدلال في هذا السياق بأن المغرب يعتبر أول بلد مستثمر في عشرات الأقطار الإفريقية، بفعل السياسة الحكيمة والرائدة والرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الشراكات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة.

وكما قال جلالته الملك نصره الله: "...رغم كون المغرب قد غاب عن منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يفارق أبدا إفريقيا" انتهى كلام جلالته.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نعبر عن ثقتنا في حكمة الاتحاد الإفريقي وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي، ورسالتنا

التواصلية حتى بالمواصلات.

أريد فقط هنا أن أفتح قوس مهم، وهو أن في أيام إيولا في إفريقيا جميع شركات الطيران توقفت إلا (la RAM) تابعت عملها، وفتحت أبواب جديدة لإفريقيا حول العالم، وهذه طبعا عملية إستراتيجية يجب ألا ننساها.

هذه الإستراتيجية المحبوبة الذكية، الهادئة، تم بناؤها طبعا على تربة خصبة، تربة تاريخية واقتصادية امتدت على عدة قرون، منها ما هو اقتصادي، ما هوديني، ما هو ثقافي.

امتدادنا الإسلامي المالكي الأشعري في جميع الدول الإفريقية مرمون هنا، تاريخ ما قبل الإسلام كذلك كانت علاقات متميزة، وأخيرا علاقات في الأيام الصعبة، فقد استضافت إفريقيا ما وراء الصحراء العائلة الملكية الشريفة في مدغشقر، المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه وعائلته في أيام تكالبت علينا الأطماع التوسعية والاستعمارية، وقد آوينا وساعدنا وواكبنا كذلك جميع المنظمات التحررية الإفريقية، "مانديلا" كان هنا، ليس فقط في الرباط بل كذلك في شمال المملكة، "دوس سانتوس" كان هنا، وبالتالي في الوقت الذي كانت فيه المنظمة الإفريقية في مرحلة صعبة، ما تنساوش على أن كان في مرحلة صعبة، كانت أنظمة ما تسمى بالديمقراطية، كولونيل قتل كولونيل، وأصبح محله، وسارجانا قتل جنرالا وأصبح محله، وكانت الخطابات وأتذكرها جيدا، خطابات "كريكو ماتيو"، خطابات "راتسيراكا" ديال.. ملتبهة وتنتهي وتستمر الثورة. (et la révolution continue)، في الواقع تستمر آفات وأهات الشعوب الإفريقية.

في هذه المرحلة بالذات هي التي غادرنا فيها منظمة الوحدة الإفريقية، وكنا محاطين بأنظمة عسكرية حتى في شمال المملكة (فرانكو)، وبالتالي يجب ألا ننسى أن المغادرة كانت تاريخية، وكانت مهمة وكانت إستراتيجية.

الآن سنعود، سنعود لأننا كل شيء تغير، الأنظمة في إفريقيا تغيرت، الرؤية تغيرت، الوعي الإفريقي تغير، الأجيال تغيرت، ونقتسم مع هذه الشعوب نفس الآمال، الأمل في الأمن، الأمل في الاستقرار، الأمل في التنمية، الأمل في الديمقراطية، الأمل في بناء منظومات اقتصادية واجتماعية وسياسية ديمقراطية، تحترم فيها.. يحترم فيها الإنسان كإنسان، المرأة والرجل سواسية، يتقاسم فيها الخيرات لهذه المنطقة، نكون فيها جميعا شريك قوي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، ونحن طبعا هما صلة الوصل بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه.

لا أنسى كذلك أن أقول أن نتمنى أن تستوعب جارتنا هذا المنعطف التاريخي، وأن تساعد إخواننا وعائلتنا أن يلتحقوا بأهاليهم في الأقاليم الجنوبية لبناء مستقبل مشترك، مستقبل زاهر، مستقبل لا فيه لا غالب ولا مغلوب.

والزيارة الملكية الأخيرة، والبرنامج الطموح بملايير الدراهم والدولارات، سيمكنا من بناء قطب اقتصادي واجتماعي متقدم، صلة وصل بين

شمال البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا ما وراء الصحراء. هذه أمنيقي.

قبل أن أنهي، أريد أن أنحني بإجلال واحترام لأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركانها العامة على ما يقومون به من عمل مضني مستمر لحمايتنا، لحماية تخومنا، لحماية أمننا، ولحماية المناطق الجنوبية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبعا سنصوت بنعم لصالح هذه الاتفاقية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للمتدخل الموالي عن فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

استجابة لطلب جلالة الملك، حفظه الله، بتسريع مصادقة البرلمان بغرفتيه على اتفاقية الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، وفقا لمقتضيات الفصل 55 من الدستور، تنعقد هذه الجلسة أياما قليلة قبل انعقاد القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الاتحاد الإفريقي يومي 30 و31 يناير الجاري، والتي ستقرر، إن شاء الله، في طلب المغرب الانضمام إلى هذه المنظمة القارية بعد غياب دام حوالي 32 سنة، وهو غياب فرضته الانحرافات التي عرفتها منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 بقبول عضوية كيان لا يستجيب لشروط العضوية التي كان يحددها الفصل 4 من ميثاق المنظمة، ومنها أن يكون العضو دولة مستقلة وذات سيادة، وهو ما لم يتوفر للكيان الوهمي لا في السابق ولا في اللاحق، لذلك حرصت الأيادي التي عبثت بالمنظمة الإفريقية بأساليب غير أخلاقية أن تزيل هذه المادة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي تأسس سنة 2000، وذلك رغبة منها في إخفاء أثر الجريمة، ولكن ما بني على باطل يبقى بطبيعة الحال دائما باطلا.

لذلك، نقترح أن يكون هذا الخرق في الفصل 4، والتلاعبات المسطرية الأخرى بالميثاق السابق، التي تمت ما بين سنتي 1982

لا تنطبق على الكيان الوهيمي، لأن المادة تتحدث عن "سلامة وسيادة واستقلال الدول الأعضاء"، أما "كيان تندوف" فلا تنطبق عليه صفة "الدولة" كما هي متعارف عليها في القانون الدولي؛

ثانيا، بالنسبة للحدود الموروثة عن الاستعمار والواردة في المادة الرابعة بصيغة احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، فهي من جهة لا تنطبق على المغرب، لأنه خضع لاستعمار مزدوج فرنسي إسباني قسم أراضي المغرب إلى عدة وحدات.

وإذا تم تطبيق هذا المبدأ الاستعماري، فمعنى ذلك أن المغرب يجب أن يتخلى عن أقاليمه الشمالية وعن منطقة سيدي إفني وعن منطقة طرفاية، وهو أمر لا يتصوره عاقل.

ومن جهة أخرى، إذا طبقنا هذا المبدأ على بعض الدول الإفريقية، فمعنى ذلك أن الاتحاد الإفريقي يجب أن يطرد دولاً مثل إريتريا وجنوب السودان وغيرهما، وهو ما لا يمكن قبوله من طرف الدول الإفريقية.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نعبر عن ثقتنا ودعمنا المطلق لكل الخطوات التي يقوم بها صاحب الجلالة، حفظه الله، لاستعادة مكانة المغرب في المنتظم الإفريقي، دفاعاً عن وحدتنا الوطنية والترابية.

ولذلك، فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون 01.17 المعروض أمامنا وبروتوكول التعديلات الملحق به.

كما نغتنم هذه الفرصة لنوجه تحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية وكافة الأجهزة الأمنية الساهرة على حماية ثغور الوطن، ونوجه أيضاً تحية تقدير إلى كل الدبلوماسيين المغاربة في كل المواقع، والذين يقفون سداً منيعاً لإفشال مؤامرات أعداء المغرب الرامية إلى تفتيت وحدة الوطن وسلامته أرضيه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدتين الوزيريتين،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة

و1984، والخروقات الأخرى، بما فيها تلك التي قامت بها الرئيسة الحالية للمفوضية الإفريقية بعرقلة مسطرة انضمام المغرب، نقترح أن تكون مدخلا قانونيا وسياسيا في مرافعة المملكة المغربية أمام المنتظم الإفريقي.

وستكون هذه المرافعة بمثابة محاكمة سياسية وقانونية لأعداء المغرب، الذين استعملوا كل الوسائل، بما فيها الوسائل غير الشرعية لتضليل الدول الإفريقية والتلاعب بحقائق الأمور الإفريقية، وهو ما قد يغيب عن رؤساء ووفود بعض الدول الإفريقية، لأن غياب المغرب على مدى 32 سنة عن هذه المنظمة جعل الأجيال الجديدة من الرؤساء والدبلوماسيين الأفارقة فريسة للدعاية المغرضة والكاذبة للانفصاليين وراعتهم الرسمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد سبق لجلالة الملك، حفظه الله، في رسالته الموجهة إلى القمة الإفريقية السابقة في كيغالي في يوليو 2016 أن وضع الإطار المحدد لهذا الانضمام، حيث ربطه "بتصحيح الخطأ التاريخي" الذي أقحم كيانا غربيا لا تتوفر فيه شروط الدولة المستقلة ذات السيادة، كما كان منصوصا عليه في المادة الرابعة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سابقا.

وهو توجيه ملكي سامي للدبلوماسية المغربية لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية والاحتياطات المسطرية الكفيلة بتحسين وحدة وسلامة أراضي المملكة بحدودها الأصيلة، لأنها قضية وجود وليست مسألة حدود، كما عبر عن ذلك صاحب الجلالة، نصره الله، في خطاب سابق.

ومما لا شك فيه أن إحدى أهم المعارك في هذا السياق هي التعبئة الشاملة لدعم مرشح دولة صديقة لمنصب رئاسة المفوضية الإفريقية، حتى يكون سنداً للمغرب في المراحل القادمة، والتي ستكون لا شك حساسة وحاسمة، علما أن أعداء المغرب يحشدون جهودهم منذ مدة لدعم مرشحة أعلنت صراحة من مخيمات تندوف عداءها لوحدة المغرب وسلامته أرضيه.

تأسيساً على ما سبق، فإن على دبلوماسيتنا دراسة جميع الاحتمالات وتعبئة جميع أصدقاء المغرب واتخاذ جميع الاحتياطات لضمان انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، وتصحيح الخطأ التاريخي كما ورد في الرسالة الملكية.

وفي هذا الإطار، نقترح أن تؤخذ العناصر التالية بعين الاعتبار في المرافعة المغربية:

أولاً، بالنسبة للمادة الثانية من القانون التأسيسي الحالي، فإنها

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.  
شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الموالية لممثل فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

### المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدتين الوزيرتين،

إخواني المستشارين المحترمين،

إنه ليوم تاريخي عظيم ومشهود، ندشن به هذه الدورة، لمناقشتنا كمستشارين برلمانيين هذا المشروع 01.17، والذي سيعيدنا إلى منظمة الاتحاد الإفريقي معززين، بعدما خرجنا من منظمة الوحدة الإفريقية مكروهين، غير على سيادتنا وكرامة شعبنا، خصوصا عندما ناور خصوم وحدتنا الترابية، واعترفوا في نوفمبر من سنة 1984 بكيان مزعوم، غير عضو بالأمم المتحدة، ولا بمنظمة التعاون الإسلامي، ولا بجامعة الدول العربية، في خرق سافر لقوانين القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، في أوج الصراع الإيديولوجي الذي كان آنذاك بين معسكر غربي وآخر شرقي، كانت فيه الفريسة الكبرى هي إفريقيا، حيث اشتد آنذاك الصراع، مما أدخلنا كقارة في نزاعات دموية جاءت نتيجة لاستعمار غاشم، نهب ثروات هذه القارة، وأساء لساكنتها، وترك لها الحروب والفتن والجوع والفقر والأوبئة الفتاكة.

لذلك، نعتبر أن قرار جلالته الملك الحسن الثاني، رحمه الله، آنذاك كان قرارا شجاعا وحكيما بعدما انجلى الاستعمار وتبين للأفارقة أنه لا مجال إلا لتعاون جنوب - جنوب، حيث تؤكد لكل القوى الحية في هذه القارة أن نهضة إفريقيا تبدأ بالاعتماد على مواردها البشرية وطاقاتها وكفاءاتها وتعاونها بين مختلف دولها لكي تخرج من وضعية الهشاشة التي تتخبط فيها وتجعل المواطن الإفريقي يعيش ببلده في كرامة، لا أن يموت وينتحر في البحر من أجل المرور إلى الضفة الأخرى، مشردا ويعيش أوضاعا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها أوضاع غير إنسانية.

السيد الرئيس،

لقد تفتقت نباهة ملكنا محمد السادس، حفظه الله، منذ توليه عرش أسلافه الميامين، لكون أن المغرب لا يمكنه أن يخرج عن دائرته الجغرافية التي وضعه الله فيها، حيث قام في عدة مناسبات دولية

العامة التي يخصصها مجلسنا الموقر للمصادقة على هذا المشروع الهام، المؤسس للحظة تاريخية في مسار بلادنا، والمتمثل في التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والذي بموجبه ستتوح بلادنا استعادتها لعضويتها في هذه المنظمة الإفريقية.

إنها فعلا لحظة تاريخية بكل المقاييس، لحظة تجدد العودة المشروعة لبلادنا إلى هذا المحفل الإفريقي مؤسستيا، مع العلم أن المغرب لم يغادر إفريقيا، بل ظل حاضرا بدوره الريادي في دعم قضايا ورهانات قارتنا الواعدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مؤمنا غاية الإيمان بعمقه الإفريقي الذي لم نتكر له يوما، هذا العمق المتجذر في ذاكرة بلدنا وتاريخه العريق، فمن منا ينسى دعم بلادنا لحركات التحرير في إفريقيا؟ ومن لا يتذكر الدور التأسيسي للمملكة المغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ أزيد من نصف قرن؟ ومن يستطع أن يتجاهل دور بلادنا بقيادة عاهلنا المفدى جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، في الدفاع عن قضايا إفريقيا في كل المحافل الدولية، وإرساء أسس التعاون جنوب - جنوب، والمبادرات الملكية السامية لدعم التنمية والديمقراطية في إفريقيا، ونهج الدبلوماسية الاقتصادية الناجعة، ومد الإشعاع الديني والروحي بفضل إمارة المؤمنين التي جعلت بلادنا منارة روحية لشعوب إفريقيا.

السيد الرئيس المحترم،

عودتنا إلى الاتحاد الإفريقي بدعم وإلحاح من العديد من الدول الإفريقية، هي اختيار استراتيجي لتحسين وحدتنا الترابية الراسخة بالبيعة والتاريخ والطبيعة، وانتصار لعدالة قضيتنا الأولى، وانهيار لمزاعم ومكائد خصوم المغرب الساعين، فاشلين، إلى توظيف هذا المحفل الإفريقي لعرقلة الريادة الإفريقية الراسخة لبلد من حجم المغرب الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير.

وفي هذا السياق، لا يمكننا كفريق حركي، يستمد مرجعيته الفكرية من فكر الحركة الشعبية، ببصماتها الخالدة في دعم التوجه الإفريقي لبلادنا من خلال قيادته لأول وزارة مكلفة بالشؤون الإفريقية ما بين 1961 و1963 في شخص الدكتور عبد الكريم الخطيب، رحمه الله، ولوزارة الدولة المكلفة بالتعاون سنة 1979 في شخص المحجوبي أحرسان، شفاه الله، وغيرها من المبادرات النوعية، لا يمكننا إلا أن نشيد بمبادرة عرض هذا القانون على المؤسسة التشريعية، كمحطة أخرى لتفعيل مقتضيات الدستور الجديد، والذي جعل من العمق الإفريقي رافدا أساسيا من روافد الهوية المغربية المتميزة بوحدها المتنوعة، مشيدين بهذه الروح الوطنية الصادقة والمرسخة لإجماعنا الوطني وراء جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، ومؤكدين دوما وفاءنا الصادق والخالد لقسم المسيرة الخضراء، ملبيين لنداء الوطن الذي نعتز أن نكون من طينه وترايه.

وقفنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز، تحت القيادة الحكيمة

على نضج كبير وعلى تعبئة قوية وراء جلاله الملك، في ظل الظروف السياسية التي تعرفها الساحة الوطنية، ألغينا فيها كل الحسابات الضيقة، ورفعنا راية الوطن أولا وأخيرا عبر هذا الإجماع الوطني الكبير من أجل المصادقة على هذا المشروع، إنه التميز المغربي والنموذج المغربي الذي جعلنا محطة احترام العالم بأسره.

إنها مناسبة سانحة كذلك لكي نجدد فيها شكرنا وتقديرنا للسلك الدبلوماسي الوطني، وعلى رأسهم السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والسيد الوزير المنتدب في الخارجية، دون أن ننسى في هذا الإطار حراس الحدود ورجال قواتنا المسلحة الباسلة والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الأمن الوطني الذين يرابطون ليل نهار لحماية بلدنا وأمننا، خصوصا في صحرائنا المجاهدة، والذين لا يسعنا إلا أن نقف لهم وقفة إجلال وإكبار.

السيد الرئيس،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، وكعادته في المواقف الشجاعة والمصيرية والحاسمة التي تخص الوطن، يكون في الموعد، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب لهذا المشروع، والذي سيجعلنا نفتح صفحة جديدة للنضال من داخل هذه المنظمة لإرجاعها إلى جادة الصواب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد المستشار المحترم، السي عمر.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم بتناول الكلمة في هذه الجلسة العامة، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأي في مشروع القانون رقم 01.17، الذي يتم عرضه على البرلمان في سياق خاص، أبان فيه كل مكونات المشهد السياسي المغربي على نضج ووعي سياسي عال وحرصهم الكامل على جعل المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، واصطفافهم وراء جلاله الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل إنجاح الإجراءات والمساطر المؤسساتية المتبعة لعودة المغرب للحضن المؤسسي للقارة.

هذا الإجراء واكفته عدة تدابير أخرى مصاحبة لتزليل القرار الملكي

وأمنية وفي مختلف المحافل، كان آخرها مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (كوب 22) بمراكش، ليدافع عن مصالح إفريقيا، ويقر للعالم أنه حان الوقت لكي تهض دول هذه القارة من سباتها وتعمل بالاعتماد على إمكانياتها ومؤهلاتها البشرية والطبيعية وتعاونها مع مختلف دول هذه القارة من أجل تنميتها والنهوض بأوضاعها والقطع مع الحروب والفقر والتميش، حيث تبين للعالم بأسره بأنه قائد إفريقي بأفق جديد، يقود ثورة هادئة، ويحمل هموم هذه القارة، ويتوفر على تصور ورؤية جديدة تهض بأوضاعها، حيث عمل على إبرام شراكات اقتصادية شجاعة في إطار منطوق رايح-رايخ مع جل دول إفريقيا الغربية منها، وصولا إلى الناطقة بالإنجليزية وشروعه في مفاوضات مع قوى كبرى مؤثرة مثل نيجيريا، في احترام تام لسيادة الدول وشعوبها.

السيد الرئيس المحترم،

إن استعادة المملكة المغربية لموقعها بهذه المنظمة الإفريقية جاء بطلب من أصدقاء المملكة من جهة، ومن جهة ثانية لكي يقطع المغرب مع سياسة الكرسي الفارغ، ومن جهة ثالثة لكي يتصدى للعقليات البدائية التي هيمنت على تدبير هذه المنظمة، والتي طغت عليها عقلية الاستعمار والدسائس والمؤامرات المعهودة في عهد الأنظمة الشمولية، حيث كانت تستقوي بإمكانياتها البترولية على مجموع الدول التي كانت تعاني وتفتقر للإمكانيات، لذا أصبح من اللازم تجاوز هذا المنطق وبناء هذه المنظمة على أسس متينة، أساسها احترام سيادة الدول وحماية قرارها المستقل والعمل على تثمين مواردها وحماية مصالحها في إطار من التعاون والتكامل، لما فيه خير المواطن الإفريقي الذي يعيش أوضاعا مؤلمة.

السيد الرئيس،

تدعيما لهذا الإطار الجديد الذي يجب أن تشتغل فيه هذه المنظمة، لا بد من التنويه في هذا الإطار بتعاون المملكة مع أشقائها في إفريقيا، في شرقها وغربها، والذي عبرت عنه مختلف الزيارات التي قام بها جلاله الملك لمختلف دول القارة، حيث عمل على توقيع العديد من الاتفاقيات مع كل الدول التي زارها لكي تستفيد هذه الدول من التجربة المغربية الرائدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى، ساهم مساهمة فعالة في دعم حركات التحرر الوطنية في السابق، ويعمل اليوم على صون كرامة المواطن الإفريقي بالمغرب، حيث يعتبر البلد الوحيد الذي قام بتسوية أوضاع إقامة الأفارقة في المملكة، لذلك نعتبر هذا القرار شجاعا ومنطقيا وموضوعيا، كما أنه صائب، لأن قرار العودة جاء بطلب من 40 دولة من أصل 53، وهو كاف لكي تدشن بلادنا عهدا جديدا في هذه المنظمة الإفريقية، تساعد من خلاله على خلخلة هيكلها وفق نزعة ديمقراطية حديثة، تقطع مع السلوكات البائدة في التعامل مع الدول ذات السيادة.

السيد الرئيس،

لقد عبرنا اليوم كفاعلين سياسيين ونقابيين ممثلين في هذه الغرفة

والبلدان الإفريقية جنوب الصحراء ما بين 2005 و2015 بنسبة 11% سنويا.

كما لا يُدَّ من الإشارة كذلك أن قرار المملكة المغربية بالعودة للإتحاد الإفريقي لقي تأييداً واسعاً، حيثُ يُناهزُ عدد الدول المدعِّمة له 40 دولة، وهو ما يعبر عن الوعي بمكانة المغرب ودوره الهام في تقوية العلاقات الإفريقية، وما سيُعطيه ذلك من إشعاع للقارة بفضل موقعه الجغرافي وثقله السياسي، باعتباره نموذجاً جاذباً في المنطقة وباعتباره كذلك منصّة اقتصادية تنافسية وبوابة لإفريقيا نحو الأسواق الخارجية.

السيد الرئيس،

بناء على كل ما سبق، فإننا نُؤكِّد تصويتنا بالإيجاب على مشروع القانون، لأن قرار عودة بلادنا للإتحاد الإفريقي قرار صائب، أملين أن تستدرِك منظمة الإتحاد الإفريقي أخطاء الماضي من خلال تصحيح الوضع القائم وإزجاج الأمور إلى نصابها، وذلك من خلال العمل على سحبِ عضوية "الجمهورية المزعومة" من عضوية الإتحاد الإفريقي، انسجاماً مع مبادئ الشريعة الدولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لممثل فريق الإتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

اسمعي لي السيدة الرئيسة، اسمعي لي، أرجو المعذرة من السيد الرئيس، الكلمة لـ. اسمعي لي السيدة الرئيسة، السيدة الرئيسة، أ السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

نعم؟

السيد الرئيس:

أرجوك سامحيني، غلظت في الترتيب، الكلمة لممثل الفريق الاشتراكي، المسامحة، تفضل السيد الرئيس، معذرة.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أناقش مشروع القانون رقم 01.17 الذي بموجبه يوافق على القانون التأسيسي

التاريخي الصادر عن كل القوى الحية بالمملكة، والقاضي بالعودة للإتحاد الإفريقي والذي عبر عنه جلالتة في الرسالة التي وجهها إلى القمة السابعة والعشرين للإتحاد التي انعقدت في العاصمة الرواندية كيغالي يوم 18 يوليوز من السنة الماضية.

السيد الرئيس،

حقيقةً، نحن نقولُ عودة المغرب لمنظمة الإتحاد الإفريقي، وليس بين الدول الإفريقية لأن الواقع يشهد بأن المغرب بقي وفيّاً ومُخلصاً لأسرته الإفريقية، ولم تنقطع أبداً علاقاته والتزاماته وحضوره النشط داخل القارة الإفريقية ودفاعه المستمر على مصالحها في مختلف المحافل الدولية، وحافظ على كُليّ الروابط التي تجمعه بأغلبية دول القارة الإفريقية سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الروحية، ليس فقط مع حكوماتها ولكن أيضاً مع شعوبها، والتي تعزّزت بفضل عدة مبادرات لجلالة الملك خلال زيارته المتعددة لهذه البلدان.

بل الأكثر من ذلك، أن حضور المغرب ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية قد تطوّر وتقوى خلال العشرية الأخيرة بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك وتوجهاته الإستراتيجية نحو العمق الإفريقي لبلادنا والتركيز على الخيار القائم على تنمية التعاون جنوب-جنوب، مُبتكر وتضامني وذي منفعة متبادلة، من خلال العمل على نقل وتبادل الخبرات والقدرات مع كل الدول التي تتقاسم الرؤية نفسها والتوجهات الثابتة المُركزة على التنمية الشاملة وجعل تنمية الإنسان في صلب برامجها والتنمية المستدامة أرضية أساسية لفلسفتها.

وفي هذا السياق، لا يُد من التذكير من أن المغرب أضحي أول مستثمر في غرب إفريقيا، وثاني مُستثمر على مُستوى القارة كلها وأنه يتطلع، كما أشار لذلك صاحب الجلالة، لأن يكون أول مُستثمر في القارة الإفريقية خلال السنوات القليلة القادمة، إذ أصبحت المقاول المغربية ذات تواجد قوي على مُستوى جُلّ الدول الإفريقية، وتلعب دوراً ريادياً في دعم التنمية المحلية من خلال مساعدة هذه الدول على تملك الآليات الأساسية للتنمية من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية في إطار التنمية المُستدامة أو من خلال الاستثمار في القطاعات التي يُمكن اعتبارها رافعة للتنمية كالقطاع البنكي والتأمينات والاتصالات والنقل واللوجستيك والسكن وصناعة الأدوية وغيرها، وتوسيع هذا التعاون ليشمل ميادين إستراتيجية جديدة كالأمن الغذائي وتطوير البنيات التحتية والطاقات المتجددة.

ونسجل هنا، السيد الرئيس، شرف مواكبة الإتحاد العام لمقاولات المغرب لكل مراحل الزيارات الملكية للدول الإفريقية ومبادرات جلالتة الهادفة لتعزيز الروابط الاقتصادية وتقوية أواصر التعاون معها في إطار شراكة رابح-رابح ستساهم في خلق قيمة مضافة بين المغرب وهذه الدول، وهو ما ترتب عنه تزايد نسبة المبادلات التجارية بين المغرب



للأفريقي لم تقتصر في قراءتنا له على البعد التنظيمي أو عند المصطلحات المستعملة، بل قراءتنا له كانت قراءة شاملة وليست جزئية أو تجزئية، قراءتنا تبنت تشخيصا وتمحيصا للواقع الدولي الحالي الذي لا يطبعه ما عانينا منه سابقا من ثنائية قطبية، غلب عليها في الماضي الصراع الإيديولوجي الطاحن، كان من تداعياته نشأة الكيان الوهبي، اللي هو جهة البوليزاريو.

إن الصراع الحالي والحقيقي هو الصراع من أجل الحياة، واليوم نقول في الفريق الاشتراكي أن لا حياة بدون تنمية وبدون تقدم اقتصادي، يكون أساسه هذا التقدم الاقتصادي هو التعاون الدولي والتشاركي الإقليمي والجهوي، لاعتبارات أساسية ترتكز على أن القضايا الكونية الراهنة لا يمكن التغلب عليها إلا بتضافر جهود جميع الدول المحبة للأمن والسلم والتعايش.

إن الأهداف المتضمنة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي هي أهداف نبيلة، لا يمكن لأي كان أن يشكك فيها.

كما أن التجربة المغربية ستكون أكثر إفادة، نظرا للمسار التنموي الذي اشتغلت عليها المملكة المغربية، كما أن الاتحاد الأفريقي سيكون مجالا حيويا للمملكة المغربية من أجل إقناع العديد من البلدان الإفريقية بعدالة قضية وحدته الترابية وكل المبادرات الذاتية الرامية إلى وضع حد نهائي لهذا النزاع المفتعل على أرضية الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع المفتعل.

إن قضية الصحراء المغربية لن تتأثر سلبا بعودتنا للاتحاد الأفريقي، كما يحاول الترويج له من طرف من ألف الدبلوماسية في تصورهما السابق، إننا في محيطنا الإفريقي سنكسب المزيد من الدعم والمزيد من المساندة والتأييد، لأن الصوت الذي غاب لما يناهز ثلاثة عقود سيصاح بالحقائق وسيقنع من ظل على جانب الحقيقة بحقيقة الأمور وخلفياتها وملابساتها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وإيماننا منا بالمصلحة العليا للمملكة المغربية، والتي هي في العمق المصلحة العليا للمغرب، وفي لحظات الإجماع الوطني، يكون حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى جانب القوى السياسية الوطنية حاضرا ومثمنا للرؤية الملكية الحكيمة في عودة المغرب إلى حضنه الإفريقي وإلى منظمة الاتحاد الإفريقي.

ولهذه الأسباب مجتمعة، لا يملك الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين إلا أن يصوت لفائدة هذا المشروع بالإيجاب، وعاش المغرب موحدا وقويا.

وشكرا على حسن استماعكم.

للإتحاد الإفريقي، أن أوجه التحية الصادقة لكل القوى السياسية و الوطنية، التي في كل المحطات التاريخية تظهر مدى وطنيتها وترفعها على الاختلافات التدييرية والسياسية لتعلي من شأن الوطن ومصالحه التي لا تقبل التلاعب.

كما لا يسعني في هذا المقام، السيد الرئيس، إلا أن أذكر بإجماع الشعب المغربي من جنوبه إلى شماله ومن شرقه إلى غربه حول أولوية القضية الوطنية وأهميتها وانتظاراته لحل المشكل بشكل نهائي ودائم في ظل المقترح المغربي الواقعي والمتقدم، ألا وهو الحكم الذاتي.

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم في هذه اللحظة التاريخية بكل ما تحمله من معنى سياسي وتاريخي، هي لحظة إجماع من داخل الإجماع العام حول قضية وحدتنا الترابية.

هذه الجلسة، السيد الرئيس، تنعقد لأنها نتيجة لعملية دبلوماسية متواصلة واستراتيجية يقودها جلالة الملك محمد السادس بكل جرأة وحنكة وبتصور متكامل، واضح المعالم، جلي الأهداف والمرامي، جوهره في النهاية هو حماية وضمان المصالح الوطنية العليا للدولة المغربية على كل مستويات التعايش الخارجي إقليميا، جهويا ودوليا.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

إن عودتنا لفضاءنا الطبيعي، المتمثل في منظمة الاتحاد الأفريقي، لم يأت لتلبية مصالح ضيقة للدولة، بل هو نتاج رؤية ملكية متكاملة، عبر عنها جلالته في كلمته الموجهة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين، والتي اعتبرت في حينها من طرف كل المتبعين المحليين والدوليين بأنها قراءة نقدية تقييمية ثورية تضع كل الأطراف أمام مسؤوليتهم التاريخية.

عودتنا إلى هذه المنظمة هي عملية تكاملية بين التصور الاستراتيجي والعمل الميداني من خلال سلسلة الزيارات التي قام بها جلالة الملك للعديد من الدول الإفريقية، هذه الزيارات كانت من أجل التقارب، من أجل التفاعل، من أجل التشارك في كل القضايا بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والتنموية، وهو ما عبر عنه صراحة جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الواحدة والأربعين للمسيرة الخضراء، والذي تم بثه من داخل العمق الإفريقي من العاصمة السينغالية دكار، حيث حدد جلالته دواعي عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، إذ قال: "إن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، ليست قرارا تكتيكيًا، ولم تكن لحسابات ظرفية، وإنما هو قرار منطقي، جاء بعد تفكير عميق" انتهى النطق الملكي.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاشتراكي، ومن خلاله حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عند تعاطينا مع القانون التأسيسي المنظم للاتحاد

وضع غير طبيعي، ساهمت فيه مجموعة من الظروف الجيوإستراتيجية في سياق تاريخي دقيق عاشته منظمة الوحدة الإفريقية، التي انسأقت وراء شعارات وحسابات سياسية معادية للوحدة الترابية للمغرب، وبالتالي فإن مصادقة المغرب على القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي وعودته إلى الاتحاد يعني أن جل الدول الإفريقية أصبحت تدرك عمق وجوهر طبيعة حق الشعب المغربي في وحدة أقاليمه الجنوبية الصحراوية، ويعني كذلك اندحار السياسة الممنهجة لعزل المغرب من طرف القوى الإفريقية المعادية للحقوق الشرعية والتاريخية للمغرب على صحرائه، كما أنه يعني نجاح الإستراتيجية الجديدة في بعدها السياسي والثقافي والبيئي والروحي، والرامية إلى التوازن الفعلي داخل النسيج الاقتصادي الإفريقي.

وتكمن قوة هذه المقاربة المغربية في تأسيس علاقات أفقية جديدة، نابعة من وحدة التحديات على كل المستويات، بدءا بالديموغرافي، وصولا إلى البيئي ومرورا بالاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

علاقات أساسها تنموي فعلي وملموس، من شأنه تحسين مؤشرات النمو في إطار مشاريع تروج لصورة المغرب الذي أدرك أهمية القصوى للتعاون جنوب - جنوب على قاعدة التكامل والشراكة، بعيدا عن الهيمنة والوصاية والاستعلاء وعن الخطابات الرنانة التي سوق لها دون أن تجد طريقها للوجود.

إن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تفرض عليه تمثين جهته الداخلية واستثمار كل الروافد، باستنهاض كل القوى الحية من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني من أجل العمل على تقوية مرافعاتنا للإقناع بعدالة قضيتنا ومحاصرة أعداء وحدتنا الترابية من داخل الإتحاد الإفريقي وحث الإتحاد على تصحيح الأخطاء التي أقدم عليها خلال منتصف ثمانينيات القرن الماضي (بالضبط سنة 1984). وهو ما لن يتأتى إلا باستكمال البناء الديمقراطي والتنموي وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية وتحصين مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي، وهي الضمانة الأساسية لجعل المغرب نموذجا إفريقيا متميزا قادرا على أن يكون قاطرة لفتح آفاق جديدة أمام إفريقيا لإحياء وبعث الأمل في شعوبها التي تتطلع لإفريقيا المستقبل، إفريقيا الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة الآن لممثل الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي مشكورة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بقرار سيادي طوعي شرعي ومؤسسي، سيعود المغرب إلى حظيرته المؤسسية، سيعود إلى أسرته الإفريقية، سيعود لأن المغرب بكل بساطة بلد إفريقي، سيعود بحكم وقوة التاريخ والجغرافيا، فالجغرافيا لا يمكن تغييرها، (la géographie est têtue)، كما لا يمكن التنصل من ثقل التاريخ.

والمغاربة شعب إفريقي عريق وأصيل، شكل وعاء حضاريا، امتزجت من داخله كل العناصر الإثنو ثقافية من المكونات البشرية للقارة الإفريقية، وبالتالي فلا يمكن للمغرب إلا أن يكون إفريقيا، والهوية الحضارية التي نحتما الشعب المغربي على أرض هذا الوطن تستمد روحها وكهنها وألوانها من فسيفساء المكونات الإثنو الثقافية لإفريقيا.

ولعلها القناعة التي تحكمت عبر تاريخه الحافل بالتراكمات في حركية المغاربة في اتجاه الجنوب، هذه الحركية التي أخذت أشكالا ومظاهر سياسية وتجارية وثقافية ودينية.

ومن خلال تتبع تاريخ العصر الوسيط، شكل هذا البعد والعمق الإفريقيين للمغرب عنصرا قويا واستقرارا ورفاه اقتصادي، عكس الوجهة الشرقية والشمالية، حيث مصادر التهديد الدائم لأمن واستقرار المغرب. السيد الرئيس،

إنها القناعة الفلسفية والفكرية التي حكمت حركة الاتحاد المغربي للشغل وأطرت نضالاً وكفاحه الإفريقي لمواجهة الاستعمار في تفاعل أفقي مع كافة مكونات الحركة العمالية الإفريقية في إطار الاتحاد النقابي (Panafrican) يعني (l'Union Syndicale Panafricaine)، هذا الإتحاد الذي يشهد له التاريخ أنه كان في طبيعة الكفاح من أجل حرية وانعتاق الشعوب الإفريقية واستقلال الدول الإفريقية وبناء اقتصادياتها.

على هذا الأساس، كان الاتحاد المغربي للشغل يؤمن ويدافع على وحدة وتضامن شعوب القارة الإفريقية، لأنه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية والديمقراطية التي ناضلت وتناضل من أجلها الحركة العمالية لعموم إفريقيا.

في هذا الإطار، فإن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي هو بداية لتصحيح

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي شرف عظيم أن أتدخل باسم إخواني وأخواتي في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في مناقشة مشروع قانون يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، معبرا في البداية عن اعتزازنا الكبير بأن يكون أول عمل تشريعي للبرلمان خلال هذه الولاية التشريعية، مرتبط ارتباطا قويا بمستقبل العلاقات المغربية الإفريقية، بل له آثار عميقة ليس فقط فيما يتعلق بوحدة المغرب الترابية وبسيادته ووحدته، ولكن يمتد إلى الجذور التاريخية والعريقة للدولة المغربية بامتداداتها المجالية والثقافية والاقتصادية في عمق القارة الإفريقية.

إنه مشروع قانون ستكون له فتوحاته وإنعاماته على الشعوب الإفريقية وحقوقها في الاستقرار والأمن والازدهار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

إنه مشروع قانون جعلنا جميعا، أحزابا سياسية وفرقا برلمانية، معارضة وأغلبية، نترفع عن المزايدات ونتنزه عن الاختلافات ونغيب كل المصالح الذاتية لنستحضر قيمة واحدة، هي الوطنية الحقة والعبقرية المغربية والتشبث بوحدة الوطن ووحدة الشعب المغربي وراء جلاله الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

نستحضر مصلحة واحدة، هي مصلحة الشعب المغربي ومعه كل شعوب القارة الإفريقية في الاستقرار والإنماء والرخاء والتعايش والتسامح والإخاء والسلام.

إن المغرب لم ينفصل عن أصوله وجذوره الإفريقية طيلة تاريخ المغرب، لم يتنكر يوما لانتمائه الإفريقي، بل لقد كانت إفريقيا دائما حاضرة لدى مختلف الأسر التي تعاقبت على عرش المغرب.

المغرب كان له دور حاسم في دعم حركات التحرر الإفريقية من الاستعمار، كان له دوره الريادي في تقريب وجهات النظر وإذابة الاختلافات بين المجموعات الإفريقية، ويشهد التاريخ لجلالة الملك المغفور له محمد الخامس، طيب الله ثراه، فضله الكبير في جمع ولم شمل القارة الإفريقية، ويشهد التاريخ كذلك لجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني، شمله الله بوسع رحمته، قيادته المبادرات واستضافته لمؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية وحضور القوات المسلحة الملكية المغربية القوي في مهمات السلام والدفاع عن الشرعية في مناسبات كثيرة.

المغرب خرج من منظمة الوحدة الإفريقية لما أصبحت هذه المنظمة عرضة لتلاعبات ومؤامرات يعرفها الجميع، أي مؤامرات ديال خصوم الوحدة الترابية على السيادة ديالو، لكن المغرب لم يتخل عن دوره الإفريقي ولم يتخل على مسؤولياته إزاء شعوب إفريقيا.

المغرب كان دائما وظل وسيظل مؤمنا ومناضلا من أجل الإنسان الإفريقي وبمنطق راجح راجح، فالمغرب يراهن على علاقات متوازنة واحترام متبادل ومصالح مشتركة للشعوب الإفريقية.

إن المغرب بفضل السياسة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ونظرته البعيدة والمستقبلية، بحسه الإنساني - أقول بحسه الإنساني العميق - حمل للدول الإفريقية جديدا مبني على الديمقراطية والحرية والانفتاح، مبني على المصالح المشتركة والمصير المشترك، فقد مهد جلالته الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لعودة المغرب إلى المنظومة المؤسسية الإفريقية بعودته للاتحاد الإفريقي، مراهنا على مبادلات اقتصادية قوية وعلى تبادل الخبرات والاستثمارات في مجالات المال والخدمات والصناعات وحتى الفلاحة التي استحضرتها المغرب بقوة عند تقديم مشروعه بـ (كوب 22) بمراكش.

المغرب يطمح إلى خدمة إفريقيا، المغرب يطمح إلى ضمان الإستقرار والأمن بإفريقيا ونبذ النزاعات والتطرف والفوضى.

بهذه الرؤية الإنسانية العميقة مهد جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، إلى عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، مترفعا على كل ما من شأنه أن يعكر الحب المغربي لإفريقيا والحب الإفريقي المغرب من مؤامرات خصوم الحضارة والتقدم وخصوم السيادة والوحدة الوطنية.

وإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نعتبر التصويت والمصادقة، بغض النظر على ما تتضمنه مواد هذا المشروع، تصويتا تأكيدا لمجهودات جلالته الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لنصرة الإنسان الإفريقي ورد الاعتبار لشعوب إفريقيا بالتنمية والاستثمار والاستقرار، وليس بزرع ثقافة اليأس والانفصال والإرهاب والتطرف.

السيد الرئيس،

ختاما لا بد من التوجه بالتحية والتقدير للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، الساهرون جميعا على أمن وسلامة المواطنين، والحامين لحرمة هذا الوطن العزيز، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن، دور مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأخذ الكلمة، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السلام عليكم جميعا.

زال المغرب يعيش تداعيات، ونحن نناقش اليوم هذا الموضوع المحدد لمستقبل المغرب في علاقته بذاته وعلاقته بإفريقيا والمحيط الدولي للبحث عن الأفق الذي يخرج المغرب من هذا الوضع.

هذا، ولابد من استحضار مضامين تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع: "النموذج التنموي للأقاليم الصحراوية"، الذي وقف على الاختلالات البنوية في تدبير الملف، كما وقف على كون المقاربة التي اعتمدت أنتجت المأزق واستنفدت إمكانياتها، وهو ما يدعو إلى إحداث القطيعة التاريخية واعتماد نموذج تنموي مندمج، عمقه الإنسان.

إن المقاربات المعتمدة ثبت بالملحوس عدم جدواها، وكرسدت الإخفاقات وهو ما يدعو إلى اعتماد منهجية الإشراف كاختيار استراتيجي لتقوية الذات الوطنية في مواجهة خصوم الوحدة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدتان الوزيرتان،

والسيدات والسادة المستشارين،

لماذا نصوت بنعم؟ وما هي الاعتبارات؟

الاعتبار الأول، هو الحاجة الوطنية إلى استعادة موقعنا الطبيعي في منظمة الاتحاد الإفريقي، من أجل تقوية الموقف الوطني لمواجهة خصوم الوحدة الترابية ووضع حد للتزاع الإقليمي المفتعل، ولتتمكن المغرب من مواجهة "الكيان الوهمي" الذي لا يحق له أن يكون عضوا في المنظمة الإفريقية، والذي لا يوجد في أي منتظم دولي، أملي أن يتم التخلص من الموروث الثقافي والسياسي الذي حكم المرحلة السابقة بغاية فتح آفاق لبناء الوحدة المغربية؛

الاعتبار الثاني، وهو الممثل في أن تمارس المؤسسة التشريعية مهامها الوطنية في الدفاع عن الوحدة الترابية بمنهجية وأساليب جديدة ومتقدمة ومنظمة وفق تصور واضح وآليات مسؤولة، وأن لا تختزل القضية في المصادقة أو عدم المصادقة.

ولا يفوتنا هنا أن تؤكد مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على اقتراحها الثابت الداعي إلى وضع مخطط يرمي إلى تحرير كل المناطق المستعمرة، سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

آخر متدخل في اللائحة ممثل عن مجموعة العمل التقدمي، تفضل الأستاذ أعمو.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة دراسة ومناقشة مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

سيداتي، سادتي،

إن المغرب اليوم يمر من منعطف تاريخي، تتقاطع فيه قضايا الوطنية بالتحولات الدولية والإقليمية المطبوعة بمخاض، مساره مفتوح على كل الاحتمالات، وهو ما يستلزم استحضار وعينا الوطني الجماعي لمواجهة كل التحديات والمخاطر.

وفي هذا السياق، تشكل القضية الوطنية بالنسبة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والشعب المغربي قضية مصيرية، بالنظر لأبعادها الوجودية والحضارية، لذلك فإن التعاطي معها ينبغي أن يخضع لاعتبارات إستراتيجية محسوبة وواضحة في بعدها التاريخي والسياسي، كما يتطلب رؤية واضحة لدى الدولة في تحصين الوحدة الترابية واستكمال تحرير الأرض بالشمال: تحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

وهو الأمر الذي عرّض القضية لمزق تعود في أصلها إلى سوء التدبير وعدم إشراك الشعب المغربي عبر تنظيماته السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية، إنها قضية لا يحق لأي جهة الاستفراد بتدبيرها.

إن الراهن اليوم، ونحن أمام مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي من أجل المصادقة لعودة المغرب إلى المنظمة الإفريقية، يفرض علينا امتلاك الجرأة السياسية للقيام بقرأة نقدية للمقاربات التي حكمت تدبير هذا الملف في السابق، إذ عبرت الأصوات الوطنية عن رفضها التام لتقرير المصير، معتبرة أن الصحراء مغربية ولا تستدعي استفتاء، فكان مآلها السجن كما هو الحال بالنسبة للقائد الوطني المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، وهو الانشغال الوطني الذي ظل يسكن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والذي جسده في تنظيم مؤتمرها الثالث بمدينة العيون سنة 2001، والتي كانت الرسالة التي نريد أن نعبّر عنها من خلال تنظيمنا مؤتمرا هذا في العيون هو أن المغرب في صحرائه وأن المغرب يمتد من طنجة إلى الكويرة.

وفي هذا المؤتمر عبر كاتبها العام السيد نوبير الأموي على أن القضية الوطنية فوق كل الاعتبارات، ولا تخضع لما هو ظرفي، بل إن مغربية الصحراء ثابت من الثوابت الوطنية، والغاية من إعادة هذا التذكير هو استخلاص الدروس والعبر حتى لا تتكرر الأخطاء التي ارتكبتها الدولة، ولا

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مساؤكم سعيد.

بدوري أريد أن أقول بعض الكلمات باسم مجموعة العمل التقدمي، ونحن في جلسة خاصة دعينا للمصادقة على ميثاق الاتحاد الإفريقي.

عادة ما نصادق على الاتفاقيات الدولية بسرعة فائقة، وهي تعد بالعشرات، إلا أن هذه الاتفاقية استوقفتنا، ليس للتأمل فيها ولكن للوعي وإدراك مغزاها والهدف منها وكذلك لوضعها في موقعها الحقيقي، ليست ككل الاتفاقيات الدولية بالنسبة إلينا، بل هي تحمل رموزا ورسائل وتجعل المغرب يتوجه إلى العالم وإلى إفريقيا بخطاب جديد وبمبادرات قوية عبر عنها صاحب الجلالة، خصوصا في السنة الماضية، بجولاته عبر إفريقيا وما تلاها من إعجاب واستقطاب وتحية وقبول من طرف كل الدول ورؤسائها التي زارها، لذلك فإننا في مجموعتنا ننظر إلى هذه الاتفاقية، أولا، بكون المغرب هو دولة مؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية وتحمل بشروطها آنذاك في عام 1960 وما زالت تحمل بصمات المرحوم محمد الخامس، طيب الله ثراه، بجانب زعماء وقادة للتحرر الوطني أمثال المرحوم عبد الناصر والمرحوم مودي بوكيتا والمرحوم أحمد سيكو توري وغيرهم، أرواح هؤلاء ما زالت تتحرك في ثقافتنا وفي قلوبنا، وهي نور نستظل به في مواقف كهذا الموقف.

ثانيا، أن اجتماعنا للتأكيد كبرلمان مغربي باسم الأمة المغربية على أن المغرب جزء من إفريقيا وهويته هوية إفريقية روحا وقالبا حسا ومعنا.

ثالثا، نحن نتدارس هذه الاتفاقية من أجل المشاركة مع الدول الإفريقية نفسها في إصلاح خطأ تاريخي، أقحمت فيه إفريقيا نفسها بواسطة تصرفات عمياء، طيشا في زمن ما تحكمه شروط غير التي توجد اليوم، فأثبت الزمن أن هذه الشروط وأن هذا الخطأ بالفعل تسبب لإفريقيا في خسائر، وأنه تصرف طائش خاطئ.

رابعا، من أجل تجاوز ظروف وأحوال سنة 1982، تاريخ انسحاب المغرب من المنظمة الإفريقية—وهو على حق—ولكن التمادي في بقاء هذا الانسحاب يضر بإفريقيا اليوم، لأن إفريقيا اليوم ليست هي إفريقيا 1982، فنسعى إلى أن تكون إفريقيا تعيش عالم اليوم بكل إمكانياتها الحقيقية، باعتبارها هي تحمل منظور المستقبل، وهي المستقبل كله، لذلك توجهت إليها الأنظار بشكل قوي لإمكانياتها البشرية المتزايدة والاقتصادية والاجتماعية.

خامسا، إن المغرب فخور بتراكم تجربته في كل المجالات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية، لا يمكن أن يبخل بها على إفريقيا، فخطاب دكار كان دليلا لصاحب الجلالة كان قويا في هذا الاتجاه لأن تراكمنا

تراكم إفريقيا في كل معاني التنمية.

سادسا، أننا مدعون أن المغرب من خطابه ومن ممارسته القوية يدعوا إلى وضع ركائز جديدة وقوية لعلاقة جنوب-جنوب بكل مكوناتها وتطويرها إيجابيا حتى لا تسقط إفريقيا مرة أخرى ضحية أو غنيمية في ثرواتها البيئية، في مجالها وفي تاريخها وثقافتها كذلك.

ثامنا، أدوار المؤسسات اليوم أدوار المؤسسات الدولية الإقليمية والقارية منها أصبحت تتوسع وتتنوع وأصبح لها قوة مؤسسية ضاغطة، فلا يمكن للمغرب أن يكون رائدا أو يكون منعشا بقوة داخل إفريقيا وأن لا يكون خارج منظمة الاتحاد الإفريقي.

تاسعا، إعادة اكتساب المغرب لعضويته بداخل هاته المنظمات هو شيء طبيعي هوش شيء طبيعي قبل أن يكون حقا له لأنه دولة إفريقية.

اليوم أصبح واجبا عليه أن يلتحق بإخوانه، 38 دولة أو يزيد من 38 دولة تناديه بتوقيعات مكتوبة، وتناديه للالتحاق بها لأن هناك ورشا كبيرا تحدي كبير، لا بد لإفريقيا أن ترفعه والمغرب يدعوا إلى رفعه.

عاشرا، أن السياسة الدبلوماسية التي يقودها صاحب الجلالة اليوم، وهي برهنت على أنها رائدة وقوية في السنوات الأخيرة، ولمسنا تجارب الكبيرة لقادة الأفارقة مع تحركات ومبادرة جلاله الملك، وكانت نتائج باهرة على كل المستويات.

كبرلمان، لا بد أن نحبي هذا المجهود وأن نقبض عليه وأن نعمل من أجل أن يستمر ويكبر بقوة.

عاشرا، طبعاً دعوة..-اسمح لي، السيد الرئيس، باقي عندي 2 ديال الأسباب-لذلك لكل هذه الأسباب والأسباب الأخرى التي الزمن لم يسمح بذكرها، فإن مجموعتنا طبعاً ستصوت بالإيجاب وبقوة، وتأخذ بيد السيد الوزير والأعضاء الفاعلين في الدبلوماسية المغربية، وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة.

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، قبل المرور إلى عملية التصويت، أدعو السيد وزير الخارجية المحترم لتناول الكلمة ربما للتفاعل مع مداخلات رؤساء الفرق والمجموعات، تفضل السيد الوزير.

**السيد صلاح الدين مزور، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أحيي الروح الوطنية العالية والفعالية التي تحرك بهما مجلسي النواب والمستشارين بمجرد ما علا صوت نداء الوطن، الذي استدعى المبادرة بدون تأخير إلى المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

إن الإجماع الحاصل اليوم، وقبله الإجماع الحاصل في مجلس النواب بالأمس، لتأكيد جديد على أنه حينما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية الكبرى، نتحرك جميعا جسدا واحدا وصفا مترابعا وراء صاحب الجلالة، نصره الله، ونعطي بذلك نموذجا ساطعا لمعنى الأمة، لمعنى الوطنية ولمعنى المغرب.

فمنذ أن بادر جلالته الملك إلى اتخاذ قرار استئناف شغل عضوية بلادنا في المؤسسة الإفريقية القارية، وصولا إلى تعليماته الأخيرة لتسريع إنجاز المسطرة القانونية الخاصة بالمصادقة، أدرك الجميع أن المغرب بصدد إنجاز خطوة تاريخية، باعتبارها تتوج مسار سنوات طويلة من تقوية علاقتنا الإفريقية التي لم تفتري يوما، ولكنها عرفت غنى وزخما مشهودين منذ اعتلاء جلالته الملك عرش أسلافه الميامين.

هي كذلك خطوة تاريخية بالنظر لطبيعة المرحلة على المستوى الإفريقي وعلى مستوى أهمية التكتلات في عالم اليوم، بنفس القدر الذي كان فيه قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية حدثا تاريخيا هو الآخر، بالنظر لمميزات تلك المرحلة، مرحلة الحرب الباردة التي كانت تحدد التوقعات وفق توجه جيو سياسي للخارطة العالمية، تتجاوز منطق التكتلات الجغرافية وتغلب منطق التقسيمات الإيديولوجية، وهو ما يعني في النهاية أن كل قرار يكتسي مشروعيته من الشروط التي أفرزته، وأن القراءة السليمة تستدعي دائما استحضار تلك الشروط.

مياه كثيرة جرت تحت جسور العالم طوال ثلث قرن أخواني إخواني، انهارت فيها مسلمات واحتلت مكانها أخرى، فيما بقي المغرب وفيها لانتمائه الإفريقي وسندا لإخوته وأصدقائه الأفارقة، ما أهله ليصبح اليوم فاعلا إفريقيا لا يمكن تجاهله والقفز على دوره.

لقد أضحت للمغرب سياسة إفريقية واضحة المعالم مكتملة الأركان، تشكل أحد أعمدة السياسة الخارجية لبلادنا وإحدى زوايا عقيدتها، ولعل من المسلمات أن هذه السياسة ليست ظرفية ولا هي وليدة تدبير ملف وحدتنا الترابية، بل هي تجسيد للانتماء الأزلي والمصيري للفضاء الإفريقي، لا من حيث البعد الجغرافي ولكنه انتماء تاريخي حضاري هوياتي واستراتيجي، فأمجاد تاريخنا الوطني انبنت في الغالب الأعم على الانتماء الإفريقي ومصير بلادنا، بالقدر الذي يرتبط بانفتاحنا على العالم فهو يرتبط كذلك باندماجنا القاري الإفريقي.

إن ردود الفعل المتشجعة من طرف البعض أوضح دليل على التوجس من فعالية هذه السياسة وعلى الإزعاج الذي تسببه، علما أن سياسة بلادنا ليست موجهة ضد أحد، بل هي يد ممدودة للجميع في إطار احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية وفي إطار التعاون

من أجل أن يرفع المواطن الإفريقي رأسه عاليا ويطوي صفحات من التطاول على كرامته ومصالحه.

وعليه، فإن مضي المغرب في استئناف حضوره داخل الإطار المؤسسي الإفريقي تم-كما تتبعتم- باحترام تام لقواعد المشروعية والمصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي اليوم، ليس عملا مسطريا فحسب بقدر ما هو كذلك رسالة دبلوماسية واضحة بشأن وحدة الصف الداخلي وجدية بلادنا المشهود لها بالتشبث بالمشروعية واحترام التزاماتها.

إن هذه الخاصية التي رسختها السياسة الخارجية لبلادنا أي التشبث بالمشروعية واحترام الالتزامات هي التي جعلت الدول الشقيقة والصديقة تلح على أن يسترجع المغرب موقعه في المنتظم القاري، كيف لا-وكما أشرتكم كلكم إلى ذلك- والمغرب كان من أوائل مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية وإحدى قاماتها الكبرى التي صنعت إلى جانب قامات أخرى جزءا من تاريخ إفريقيا خاصة في شقه التحرري؟

إن هذه العناصر مجتمعة، إضافة إلى الثقة التي يحظى بها المغرب، ستجعل الاستجابة لقرار استئناف شغل مقعدنا في إطار مؤسسي قاري خلال القمة المرتقبة في نهاية هذا الشهر بأديس أبابا أمرا من قبيل تحصيل الحاصل، خصوصا وأننا تجاوزنا إلى حد اليوم أكثر من 40 دولة أجابت بالإيجاب، ولإزالة الأشياء تستمر، ما سيفتح أمامنا أفقا إضافيا للعمل يحتاج للشجاعة والتدبير المحكم لخطواتنا والمساهمة الجماعية، عملا بالتوجهات الملكية السامية.

شكرا لكم، وشكرا على تعبتكم، وشكرا على روحكم الوطنية العالية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إلى اسمحتو، الآن ننتقل إلى التصويت على مشروع القانون:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق بالإجماع على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الموقع بلومي (التوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا في 3 فبراير 2003 وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم البناءة.

ورفعت الجلسة.

## النطق الملكي.

وفي واقع الأمر، فإن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي بقدر ما تعد انتصارا تاريخيا، أسقط كل المخططات والمناورات التي كانت تستهدف النيل من مصالح بلادنا العليا فهي، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تفتح أمامنا كبرلمانين تحديات جديدة، تفرض علينا استلهاً التحرك الدبلوماسي الذي قاده جلالة الملك ومواصلة هذا التحرك وإعطائه مضمونا ملموسا ومتجددا في علاقاتنا مع إخواننا الأفارقة.

## حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد استطاع مجلس المستشارين، خلال هذه الدورة، تسجيل حصيلة متواضعة، همت مجالات الرقابة والدبلوماسية، وكذا الانفتاح على محيط المجلس.

ولاحظوا معي أنني استثنيت مجال التشريع من الحصيلة، لأن حصيلتنا على هذا المستوى، إذا استثنينا المناقشة والتصويت على مشروع القانون المتعلق بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وهو الذي سنعود إليه، فإن حصيلتنا على هذا المستوى هي صفر قانون.

وللذاكرة والتاريخ، فلقد حاول مجلس المستشارين، منذ افتتاح البرلمان من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حاول مجلس المستشارين أن يمارس صلاحياته الدستورية في مجال التشريع والرقابة على العمل الحكومي من خلال الجلسات الأسبوعية وفي حدود المهام الموكولة لحكومة تصريف الأعمال، لاسيما وأن الساحة الوطنية عرفت ولا تزال أحداثا وتفاعلات على قدر كبير من الأهمية، تستدعي تفاعل البرلمان معها.

وهكذا، يومين بعد افتتاح جلالته الملك لهذه الدورة، راسل المجلس، وهو يستحضر تجربة حكومة تصريف الأعمال التي كان يقودها الوزير الأول الأسبق الأستاذ عباس الفاسي، والتي في سياقها عقد مجلس المستشارين 5 أو 6 جلسات أسبوعية لما كان أستاذنا الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيسا، راسل مجلس المستشارين، وهو يستحضر هذه التجربة، راسل الحكومة في هذا الشأن، إلا أن حكومتنا الموقرة كان لها رأي آخر، تمثل في عدم الاستجابة لطلب المجلس، مستندة في ذلك إلى القانون التنظيمي الخاص بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وفق تأويل خاص للفصل 37 منه، وتحمل المجلس مسؤوليته، وأصدر بلاغا بهذا الصدد يشرح فيه حيثيات الموقف، ويخلي مسؤوليته عن أي تعثر في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي.

كما واصل المكتب اجتماعاته الأسبوعية للتداول في مختلف القضايا المدرجة في مجالات اختصاصاته، وكذا اللقاءات التنسيقية مع رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة للتشاور حول القضايا ذات الأولوية في تدبير المؤسسة.

## محضر الجلسة السادسة والسبعين

**التاريخ:** الخميس 11 جمادى الأولى 1438 (9 فبراير 2017).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

**التوقيت:** أربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة عشرة بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017.

**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أهبا الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور، ومقتضيات المادة السادسة من النظام الداخلي، يختتم مجلس المستشارين اليوم دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد أن نتوقف عند الحدث التاريخي المتمثل في عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي والتي جاءت كنتيجة لدبلوماسية مقدامة مبادرة حكيمة ومتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهي الدبلوماسية التي هيأت شروط هذه العودة المستحقة والمظفرة للمملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي.

لقد شكل خطاب جلالته الملك أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الإفريقي التي احتضنتها العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا) عنوانا لمرحلة تاريخية قوية و متميزة وواعدة بالنسبة للمغرب وإفريقيا على حد سواء، اعتبارا لمكانة المغرب ولدوره الريادي في الدفاع عن قضايا ومصالح شعوب القارة الإفريقية.

إنني أستشهد بفقرة قوية وردت في خطاب جلالته الملك، وهي التي يشير فيها جلالته إلى أن " قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية جاء ثمرة تفكير عميق وهو اليوم أمر بيدي، لقد حان موعد العودة إلى البيت، ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الإفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر - يضيف جلالته الملك - فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة، ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي فإن الروابط لم تنقطع قط، بل إنها ظلت قوية، كما أن الدول الإفريقية وجدتنا دوما بجانبها" انتهى

للجنة التنفيذية للإتحاد.

كما عقدت لجنة النساء البرلمانيات للإتحاد البرلماني الأفريقي، بنفس المناسبة، اجتماعا خصص لدراسة موضوع مساهمة البرلمانات الأفريقية في محاربة استغلال وتشغيل النساء والأطفال.

أما أشغال المؤتمر 39 للإتحاد البرلماني الأفريقي، فقد جرت أطواره يومي 8 و9 نوفمبر، وتميز بالاستماع إلى التقرير العام الذي قدم من طرف اللجنة التنفيذية، وإلى تقرير حول أنشطة الإتحاد، فضلا عن تقرير حول أنشطة لجنة النساء البرلمانيات، وتطرق المشاركون خلال هذا المؤتمر إلى عدد من المواضيع تتعلق بمشاركة المواطنين وخاصة الشباب في النهوض بالديمقراطية. ودور البرلمانات الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا محاربة الإرهاب في أفريقيا، وعرف هذا المؤتمر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية وتحديد المكان وتاريخ انعقاد المؤتمر 40 للإتحاد البرلماني الأفريقي.

وعلى هامش فعاليات الكوب 22 بمراكش، عقدت البرلمانات الأفريقية اجتماعا تشاوريا، بمبادرة من مجلس المستشارين، الذي كان في هذه الفترة الانتقالية التي لم يكن فيها مجلس النواب قد تمهيكل بعد، عقد بمبادرة من مجلس المستشارين، اجتماع تشاوري للبرلمانات الأفريقية يوم السبت 12 نوفمبر 2016، خصص لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود من أجل بلورة مبادرة للترافع بشأن تمكين البلدان الأفريقية السائرة في طريق النمو من تدعيم قدراتها للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والتكيف مع مشروع الانتقال الطاقى، بما يوفر لها التمويلات الملائمة وكذا التحول التكنولوجي، كما استهدف أيضا تقاسم وتوحيد الرؤى بين البرلمانات الأفريقية حول موضوع "التغيرات المناخية وأثارها على القارة السمراء"، وتوج اللقاء باعتماد إعلان مراكش للبرلمانات الأفريقية المشاركة في الكوب 22.

وفي نفس الإطار، عقد اجتماع تنسيقي تشاوري لممثلي البرلمانات الفرنكفونية، واستهدف هذا اللقاء أيضا إطلاع وتحسيس البرلمانيين الفرنكفونيين على بنود ومقتضيات اتفاق باريس للمناخ من أجل تسريع مسلسل المصادقة على الاتفاق وإدماجه ضمن التشريعات الوطنية وتعزيز المراقبة فيما يخص احترام الالتزامات الوطنية والدولية، وتعزيز الشفافية وإلزامية تقديم حصيلة الأعمال المنجزة في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

وبمناسبة انعقاد الكوب 22 دائما، انضم البرلمان المغربي بشراكة مع الإتحاد البرلماني الدولي فعاليات الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر كوب 22 بمراكش يوم 13 نوفمبر 2016، وشارك في أشغال هذا الاجتماع وفود عن 167 دولة، أعضاء في الإتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، وكذا ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وتميز هذا اللقاء البرلماني الهام بالتداول في قضايا ترتبط أساسا

وبالرغم من ذلك، بالرغم من ذلك، لم يستسلم مجلس المستشارين بمختلف مكوناته لوضعية الجمود، بل بادر إلى تفعيل دينامية متجددة ونشيطة، همت جميع مناحي الاشتغال في مجالات اختصاصاته.

فعلى مستوى المراقبة، تابعت اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد أشغالها بعد فترة من الجمود، واستمعت إلى عدد من المسؤولين، ومن أجل استجلاء المزيد من الحقائق حول موضوع اشتغالها، طلبت عن طريق مكتب المجلس استصدار تقرير من المجلس الأعلى للحسابات حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، وقد خصص المجلس لتقديمه اجتماعا مشتركا، اعتبر الأول من نوعه، جمع بين فعالياته ثلاثة لجان دائمة ولجنة مؤقتة، وتم فيه الاستماع إلى عرض قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول الموضوع.

وعلى مستوى التشريع، واعتبارا للأهمية التي يكتسبها مشروع القانون رقم 01.17 المتعلق بالمصادقة على القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، لارتباطه بتوفير شروط عودة المغرب إلى مؤسسة الإتحاد الإفريقي، فقد تعبأت كل مكونات المجلس لتحسيس بدقة هذه اللحظة، وهو ما ترجم في الاجتماع الهام الذي عقدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، وكذا الجلسة العامة التي عرفت حضورا وازنا للسيدات والسادة المستشارين، مما يعكس حرص الجميع على التعبئة عندما يتعلق الأمر بالمصالح العليا للوطن.

وعلى المستوى الدبلوماسي، شهدت هذه الدورة كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس تسعة وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية.

كما شارك المجلس في 21 تظاهرة إقليمية ودولية، وآخرها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى جمهورية الشيلي بدعوة كريمة من رئيس مجلس النواب الشيلي، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع التي تهم توطيد علاقاتنا الثنائية والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة النموذجية، وتوجت هذه الزيارة من بين أمور أخرى بالتوقيع على اتفاقية تعاون، وبالاتفاق على إطلاق دينامية منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني لتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وقد تميزت هذه الدورة أيضا بتنظيم المجلس لمجموعة من الأنشطة حول قضايا ذات أهمية على المستوى الإقليمي والدولي، نذكر من بينها:

احتضان البرلمان المغربي ما بين 5 و9 نوفمبر أشغال الدورة 69 للجنة التنفيذية والمؤتمر 39 للإتحاد البرلماني الأفريقي، وقد انكبت على الدراسة والمصادقة على التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي والقانون الداخلي للإتحاد والبرنامج السنوي للعمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2017، فضلا عن تحديد جدول أعمال وتاريخ ومكان انعقاد الدورة 70



وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد شكل التعاون والتفاعل معها هاجسا، حظي بالأولوية لدى مجلس المستشارين، حيث الحرص الشديد على استمرار السلاسة التي طبعت علاقته بها على الدوام، بتفاعل المجلس الدائم مع التقارير الصادرة عنها، بتعميمها على جميع مكونات المجلس من فرق ومجموعات ومكتب، بغاية استثمار ما يرد فيها من تحاليل ومعطيات، تساعد السيدات والسادة المستشارين في ممارسة الأدوار الرقابية والتشريعية المنوطة بهم، فضلا عن المساهمة والمشاركة النوعية لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس الجالية المغربية بالخارج في مختلف المبادرات، التي أقدم عليها مجلسنا والمندرجة في اختصاصاتها، وكذلك الشأن بالنسبة لاسترسال العلاقة مع المجلس الدستوري بخصوص قراراته ذات الصلة بالمنازعات الانتخابية لأعضاء مجلس المستشارين.

أما بخصوص الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار المجتمعي التعددي العمومي، فقد واصل مجلسنا تنظيم عدد من الفعاليات الحوارية بغرض التداول والتناظر بشأن بعض القضايا الوثيقة الصلة بمهامنا أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية، حيث شهدت هذه الفترة تنظيم ندوة برلمانية، هي الأولى من نوعها على الصعيد العالمي، حول موضوع "ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية" بشراكة مع "مؤسسة وستمنستر للديمقراطية" ومعهد "غرائثام للأبحاث حول المناخ والبيئة" التابعة لجامعة لندن، انكبت على تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية، من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة.

وقد خلصت هذه الندوة إلى إعداد مشروع المخطط البرلماني لملاءمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس، وهو مشروع يرسم ما قد نسميه بـ "خارطة الطريق" لمباشرة العمل في الأوراش المتعلقة بملاءمة منظومة التشريع الوطني مع مضامين اتفاق باريس.

وهو المشروع أيضا الذي أحلناه على زملائنا في مجلس النواب الموقر، قصد إبداء الرأي فيه أو إغنائه بما قد يعتبره جديرا بالإغناء قبل اعتماده كصيغة نهائية كمساهمة وطنية للبرلمان المغربي بمجلسيه في المجهود البرلماني الدولي الرامي إلى الرقي بالممارسة البرلمانية الوطنية في مجال تحيين وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ.

وفي سياق متصل، وقناعة من مجلس المستشارين بتراطبط أعمال مقتضيات باريس مع الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة لعام 2030، عملنا على تنظيم يوم دراسي حول "أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وهي المناسبة التي وقعنا فيها اتفاقية التعاون والشراكة مع المؤسسات

بدور البرلمان في تفعيل مضامين اتفاق باريس، وكذا تفعيل المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية، المصادق عليه في الجمعية العامة 134 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت ببلوساكا بزامبيا، وتوج هذا اللقاء بالمصادقة على الوثيقة الختامية التي كان لمجلسنا الموقر شرف صياغة مضامينها.

وسيعرف مساء هذا اليوم في تمام الساعة الرابعة، تنظيم ندوة حول "محرارة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)"، في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار +5، للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتباره نموذجا عرف نجاحا كبيرا، ويحظى بإشعاع وتقدير واسعين، أكان على المستوى الإقليمي أو الدولي، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا فيما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتميم العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين، الأول قاده رئيس مجلس النواب الشيلي الذي ودعناه اليوم من طنجة، والذي قام بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، التقى خلالها مع شيوخ القبائل الصحراوية، هو والوفد المرافق له، ووقف عند التطور الهام الذي عرفته مدينة العيون على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية، والوفد الثاني قاده رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية.

وعلى مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الدورة باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة، وقد بلغ مجموع هذه المجموعات 65، جرى تشكيلها في انتظار برامج عملها، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات دول أفريقيا، بما مجموعه 15 دولة، وجرى تشكيل مجموعات الصداقة بشأنها في انتظار برامج عملها.

كما واصلت مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب-الاتحاد الأوروبي عملها الدبلوماسي من خلال زيارة إلى ستراسبورغ بمناسبة المناقشة والتصويت على مشروع التقرير السنوي لعام 2015 حول وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال وزيارة ممثلة لبروكسيل للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعتين.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، قبل ذلك دون أن ننسى التحركات القوية التي قادها زملاؤنا السادة المستشارون رؤساء لجان الصداقة المغربية-الأوروبية، المغربية-الفرنسية، من خلال مبادرات نجحنا فيها بفضل استماتة مستشارينا في إحباط عدد من المناورات.

المذكورة.

ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي، استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا نعتقد أنه صالح للانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ وتقييم أعمال أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والترابية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك.

وفي مقابل ذلك، تم التوقف على بعض التحديات التي يمكن في حالة عدم إيجاد أجوبة قانونية وسياسات عمومية من أجل رفعها، أن يعيق ليس فقط إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل تفعيلها على أرض الواقع، ليخلص هذا اليوم الدراسي إلى التداول بشأن مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والموافقة على فحواه واعتماده.

وتجدر الإشارة في نفس الإطار إلى أنه تم تقديم مشروع الدليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي تم إعداده استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، وقام بتكليفها مع السياق المغربي خبير وطني وفريق مركز الدراسات والبحوث البرلمانية التابع لمجلس المستشارين.

وترصيدا لمجهودنا الترافعي بخصوص تقوية دور البرلمانات الوطنية ومكانتها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بادرننا إلى تنظيم ندوة برلمانية دولية حول "دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان" بشراكة دائما مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والتي تندرج أيضا في إطار احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية وإرساء هذه الحقوق وتنفيذ التزامات الدولة.

وقد حرصنا على توفير شروط النقاش التعددي من خلال دعوة المؤسسات الوطنية والحكومية والمدنية والأكاديمية ذات الصلة بالموضوع للمشاركة في هذه الندوة، مع استثمار الخبرة الدولية، عبر إشراك باحث مساعد في مشروع يدعى "مشروع الحرية وحقوق الإنسان العالمية"، وخلصت هذه الندوة إلى تقديم تقرير تركيبي، تضمن توصيات نعتقد أنها جديرة بالاعتبار، وكذا التداول بخصوص دراسة معدة لفائدة مجلس المستشارين حول ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي نتطلع إلى أن تنير عملنا كبرلمانيين في مجهود ملاءمة منظومتنا التشريعية الوطنية مع منظومة حقوق الإنسان الدولية.

علاوة على ذلك، وضمن نفس المنحى، نظم المجلس خلال هذه

الدورة وبتعاون مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان لقاء تشاوريا حول التقرير الوطني الذي سيعرض أمام مجلس حقوق الإنسان برسم الدورة الثالثة من الاستعراض الدولي الشامل، واستهدف هذا اللقاء التفاعلي عرض مضامين التقرير الوطني الذي أعدته المندوبية الوزارية بالتعاون مع باقي الفاعلين الوطنيين المعنيين وإطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على مضامينه وإبداء الرأي بشأنه، وهذا تمرين لا بد منه استعدادا للمرحلة المقبلة التي ستغدو فيها البرلمانات الوطنية شريكة في الاستعراض الدوري الشامل الذي تجري أطواره في إطار فعاليات مجلس حقوق الإنسان التابع لهيأة المم المتحدة.

وفي سياق السعي نحو الترسيد والتوثيق، نظمنا بمعية مجلس الجالية المغربية بالخارج خلال الدورة، ورشة عمل لتقديم أعمال الندوة الدولية حول موضوع "مغاربة العالم والجهوية الموسعة" المنظمة خلال فصل الصيف من السنة الفارطة، وقد تم الإعلان عقب هذه الورشة على عزم المؤسستين تنظيم النسخة الثانية لهذه الدورة في غضون شهر يوليوز المقبل.

أما بشأن السعي إلى إشراك المجتمع المدني في بلورة مقترحات ملموسة لتفعيل مستلزمات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا، فقد نظمنا بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، لقاء دراسيا حول موضوع "تفعيل وتبديل حق تقديم العرائض والملمتسات، الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين وأدوار المجتمع المدني". وسعى هذا اللقاء التفاعلي، وهو الثالث من نوعه، إلى تكثيف التفاعل المؤسسي المدني من أجل مساهمة فاعلة، تنكب بصفة خاصة على تطوير مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، الذي هو الآن قيد المراجعة، لجعله أكثر ملاءمة مع المرجعيات الوطنية والدولية، ومتسقا في كثير من جوانبه مع التجارب والممارسات الدولية الفضلى، وكذا تفعيل المرتكزات والقواعد الدستورية والمرجعيات الوطنية ذات الصلة.

وقد توزعت أشغال هذا اللقاء الدراسي على محورين بارزين ضمن خمس مداخلات مركزية، حيث هم المحور الأول أهم الآليات القانونية والإدارية لتفعيل وتبديل مجلس المستشارين للحق في تقديم العرائض والحق في الملمتسات، وخصص المحور الثاني لأدوار وآليات المجتمع المدني في تفعيل الحق في تقديم الملمتسات والعرائض إلى مجلس المستشارين ومرافقة المواطنين لممارسته.

وأستطيع الجزم من موقع متابعتي لهذه الأوراش أن أقول بأن مجلس المستشارين صار اليوم في إطار اللجنة التي تضم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، اللجنة المكلفة بمراجعة النظام الداخلي، صرنا اليوم نتوفر على تصور متكامل بشأن وضع الضوابط وبنيات استقبال العرائض والملمتسات.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

المكتب سلسلة من المشاورات مع جميع المكونات، وهي مازالت مستمرة بغرض إنضاج شروط تفعيل المخطط واتخاذ التدابير المصاحبة له، وعلى رأسها تعميق النظر وتوسيع الاستشارة حول نظام إدارة مجلس المستشارين بعد مرور 3 سنوات على تطبيقه.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،  
السيد الوزير المحترم،

في الختام، يسعدني أن أتوجه باسني زميلتي، زملائي أعضاء المكتب، بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية، ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي بأداء المجلس.

الشكر الجزيل أيضا موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني كثيرا بنفس المناسبة أن أوجه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين على تفانيهم في العمل من أجل النهوض بأداء مجلس المستشارين والرفع من إنتاجيته.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني وإلى المؤسسات الوطنية كذلك على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس، والشكر كذلك لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس ونقلها بمهنية للرأي العام.

وشكرا لكم على حسن إصغائهم.

برقية ولاء يقرأها السيد كاتب المجلس السي عدال، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

نعم، سيدي أعزك الله.

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2016-2017، يتشرف خديمكم بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه، ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله أدام الله عزه ونصره، أسى آيات التقدير والتوقير المقرونة بأسى عبارات الولاء والإخلاص.

وهي مناسبة نستحضر فيها بفخر ما أطلقته وأنجزته جلالتم من إصلاحات وأوراش مهيكلية، ومشاريع تنموية كبرى في مختلف المجالات، جعلت من مملكتكم السعيدة واحدة من النماذج التي تحظى بجاذبية

والسيد الوزير، اسمحو لي في هذا الصدد أن أجدد التنويه إلى أنه فيما يخص العلاقة مع المجتمع المدني، فإن مقارنة مكتب مجلس المستشارين تتجاوز جوانبها الموضوعاتية إلى ما هو إجرائي وتنظيمي عبر ترجمة التوصيات والخلاصات المتمخضة عنها إلى مقتضيات في بنود مشروع النظام الداخلي.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الذي تقوم به لجنة نظام الداخلي، التي واصلت اشتغالها خلال هذه الدورة، وفق منظور جديد للعمل البرلماني، يروم إدماج مختلف القضايا المستجدة، وعلى رأسها قضايا حقوق الإنسان ومتطلبات التنمية المستدامة.

كما انكب المجلس على تحضير البنيات الإدارية المستقبلية، تماشيا مع المستجدات التشريعية في العلاقة باهتمامات المجتمع المدني، كتلك المتعلقة بتقديم العرائض والملمات وكذلك إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين.

أما على مستوى مناقشة وتقييم السياسات العمومية، فقد حقق المجلس تراكما لا بأس به، إن لم أقل تراكما هاما، بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية دون استعانة بأية خبرة أجنبية، إذ سيفعل المقتضيات الدستورية المتعلقة بها للمرة الثالثة على التوالي، ذلك أن مكتب المجلس، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي، باشر مسطرة إحداث المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية بالتعاون والتشاور مع مكونات المجلس، حيث حدد عدد أعضائها في 13 عضوا حسب التمثيل النسبي للفرق والمجموعات.

وقد سبقت هذه العملية توصل مكتب المجلس من الفرق والمجموعات بـ 40 اقتراحا في مواضيع تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منها 12 موضوعا هم وضعية المرفق العمومي.

وبعد مشاورات مكثفة، وتفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان، استقر رأي المكتب وكذلك رأي السادة رؤساء الفرق والمجموعات على اختيار موضوع "السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي" كمحور للجلسة السنوية لهذه السنة.

وبغرض تجويد العمل البرلماني والرفع من نجاعته، اتخذ مكتب المجلس قرارا يخص اعتماد نظام المساعدة البرلمانية، كما هو معمول به في مجموعة من البرلمانات الوطنية عبر العالم.

وعلى مستوى تدبير الموارد البشرية للمجلس، فإن المكتب منكب على إعداد مخطط استراتيجي يروم تقوية قدرات هذه الموارد والبناء على التراكم الإيجابي الذي تحقق على مدى السنوات الطويلة المنصرمة والرفع من مردودية الموارد البشرية وتحقيق الفعالية والنجاعة في العمل الإداري.

وسعيا منه إلى إشراك الجميع في هذا الورش الهام، فقد عقد

أحسن وجه بالعمل الرقابي وبتقييم السياسات العمومية وتعزيز الدور الدبلوماسي وتكريس الانفتاح على محيطه الخارجي وتحديث آليات وهياكل اشتغاله.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم نعمه الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم، ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوكم السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على جناب جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط، الخميس 11 جمادى الأولى 1438 هجرية، الموافق

ل 9 فبراير 2017.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا جزيلاً لكم جميعاً.

رفعت الجلسة.

قوية في ظل محيطين إقليميين متوترين ودولي متسارع التحولات وحابل بالتحديات.

إن مجلس المستشارين، يا مولاي، يعتز بجهود وتحركات جلالتم الرائدة على المستوى الدبلوماسي، والتي توجت بعودة المملكة المغربية إلى حظيرة الإتحاد الإفريقي لاستعادة مكانتها المؤسسية الطبيعية وتعزيز دورها الفاعل كقوة وحدوية وتنموية داخل القارة الأفريقية ومجابهة المناورة التي تستهدف الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

واستحضاراً للتوجهات النبيرة لجلالتم، واصل مجلس المستشارين، خلال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2016-2017، رغم التوقف الاضطراري لعمله التشريعي والرقابي، ديناميته الدبلوماسية الإستباقية من خلال حضوره الفعال في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية للدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية، حيث حقق المجلس، في هذا الإطار، نجاحات ملموسة في أمريكا الجنوبية الوسطى، وتوفق في احتضانه لمجموعة من اللقاءات البرلمانية الدولية، فضلاً عن تنظيمه لمبادرات تهم نجاعة العمل البرلماني وتعميق النقاش العمومي حول مختلف القضايا المجتمعية.

إن مجلس المستشارين بكل مكوناته وأجهزته سيظل، يا مولاي، مواصلاً لجهوده من أجل تجويد المنظومة التشريعية والنهوض على